

## النظام المصرفي العربي : التحديات وخيارات الاندماج في ظل الأزمة المالية العالمية

أ.د عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

### الخلاصة :

تواجه المصارف العربية حزمه من التحديات مع بدأ القرن الحالي بعد أن تنوعت المخاطر التي تواجه عملها وفق تصنيف بازال ( II ) واشتداد الضغوط لتطبيق تقنيات العمل المصرفي والمالي الحديث، بما يتناغم وقواعد العولمة المالية خصوصا على صعيد الخدمات والمنتجات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى جانب اشتداد المنافسة من قبل المصارف الأجنبية التي تعمل في السوق العربية التي انتهجت سياسة الانفتاح والإصلاح ، مترافقة مع تزايد موجه الاندماج والتملك محليا " ودوليا" .

تأسيسا" على ذلك يتوجب على المصارف العربية بلورة وتنفيذ روى استراتيجية مناسبة لتحويل هذه التحديات الى فرص للازدهار، ومن ثم توفير المناخ اللازم لتفعيل النشاطات الاقتصادية العربية المختلفة ، في نفس الوقت ضروره تنشيط عمليات الاندماج بين المصارف العربية ، لتكوين كتلات قوية تستطيع المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة للمقيمين ، وفي مرحله أخيره توفير الاجواء المناسبة في سبيل عودة الأموال العربية المستثمرة في الخارج ،بعد أن تعرضت لخسائر كبيرة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة .

ويتصدى البحث إلى المشكلة المتمثلة في ملامح النظام المصرفي العربي التي تتسم بصغر حجم الوحدات المصرفية مع تركيز مصرفي واضح ، أذ تتركز الموجودات ورأس المال في المصارف العشرة الاولى العربية بنسبة 37% بالاضافة الى الملامح الاخرى تجعل من المنظومة المصرفية العربية أمام تحديا صعبا" في مواجهة الأزمات المالية العالمية .

### المقدمة :

في نهاية القرن المنصرم شهد العالم الإعلان عن صفقة امتلاك (Acquisition) تخطت التريلين دولار ، وقد ساعد على انجاز العمليات الضخمة في هذه المدة الاستقرار النقدي العالمي ، وزيادة كفاءة الاتصالات والقضاء على صعوبة اللغة المالية الموحدة باستخدام اللغة الانكليزية وهو ما دفع إلى مثل هذه العمليات مع تخطي الحدود الإقليمية والقارية لاسيما بين الدول المتقدمة نفسها . وأطلق على حالات الاندماج والتملك ( Merger And Acquisition ) ( M&A ) التي حصلت عبر الحدود الموجة الخامسة من مراحل الاندماجات التي عاشها العالم منذ الموجة الأولى في المدة (1803- 1904) المرتبطة بالثورة الصناعية عندما ظهرت الكارتلات الدولية خلال الستينيات حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وما رافق ذلك من الذعر المالي عام 1893 واختفاء أكثر من 401 مؤسسة خلال هذه الموجة (1) .

إن كثيراً من المصارف العملاقة في الوقت الحاضر تمت في ظل حالات الازدهار والنمو في مختلف الصناعات، وحصل ذلك في ظل تكرار الأزمات المالية كل عشر سنوات، وهو يجعلها تعيش ظروفًا صعبة، ويكشف تاريخ الصيرفة وصعوبات الإقراض أنها من الأسباب الأساسية التي تقف وراء حالات إفلاس المصارف، عند هذا الحد تكون عمليات الاندماج والتملك هي وسيلة الإنقاذ في كل سنوات الأزمات (2). وبعبارة أخرى إن تدهور صحة الجهاز المصرفي يكون كافياً لحصول أزمة مالية (3)

تاريخياً إن أول أزمة مالية جاءت بعبارة الفقاعة ( Bubble ) حصلت عام 1720 وشاعت حتى يومنا هذا ، وذلك عندما حصل هبوط عظيم في أسعار أسهم شركة بحر الجنوب ( تم إنشاؤها من قبل المحافظين كمنافسة إلى بنك انكلترا ) من 1000 دولار إلى 135 دولار عندها سرى ما أطلق على هذه المغامرة المالية الفاشلة او فقاعة بحر الجنوب ( Soath Sea Bubble ) ، ثم جاءت أزمة المصارف الفرنسية عام 1882 والتي تكررت عام 1907 وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية عام 1929 والتي كانت أكثر مأساوية بعد أن انخفضت أسعار الأسهم لكثير من البنوك الأمريكية ، وعلى اثر ذلك أفلس 4835 بنكاً في المدة من 1929/10/1 إلى 1932 / 8 / 31 ، بل حدث الأسوأ من ذلك إذ كان على حملة الأسهم مقابلتها بأموالهم ، وعلى اثر ذلك بلغت خسائرهم نحو 75 مليار دولار ، وكان ذلك الحجم يعادل ثلاثة أضعاف ما أنفق في الحرب العالمية الأولى وبخسارة أيضاً تقدر بمبلغ 616 دولار لكل مواطن أمريكي ، إن هذه الصورة المأساوية لم تحصل في أي دولة في التاريخ المالي .

أما الأزمة المالية الراهنة فالمخيف فيها تلك التداعيات التي مازال العالم يمسي ويصبح عليها مع المزيد من الخوف والشك في القدرات الاقتصادية لأكبر دول العالم ضخامة وسلطة على الاقتصاد العالمي ، وما يميز هذه الأزمة عن سابقتها ، أنه في السابق كانت الأزمات تصطبغ بصبغة ألشحه في العرض السلعي ؛ ولكن هذه المرة كانت مفترقة عما سبقتها من أزمات ، إذ اتصفت بتوافر العرض السلعي مع هامشية الطلب عليه ، وهو ما سجل حدثاً جديداً لعلماء الاقتصاد ، وأرجع بهم الأحداث إلى أزمة (1929- 1932) وهو ما تسبب بالذعر المالي الذي حصل على نطاق جعل من المعالجات أشبه

بالخيال للحد من أثارها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه 35 وقت نفسه بدا واضحاً بأنه لا يمكن التكهن متى تبدأ عوارض الشفاء بشكل يبعث الثقة مرة أخرى في النظام المالي والمصرفي العالمي .

من دون شك إن المصارف العربية هي جزء من منظومة المصارف في العالم ، وهي بذلك أمام تحديات عديدة بدأ مع القرن الحالي ، بعد تنوعت مخاطر العمل وفق تصنيف لجنة بازل ، مع اشتداد الضغوط عليها لتطبيق تقنيات العمل المصرفي والمالي الحديث بما يتناغم وقواعد العولمة المالية خصوصا على صعيد الخدمات والمنتجات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب اشتداد المنافسة من قبل المصارف الأجنبية التي تعمل في السوق العربية التي انتهجت سياسة الانفتاح والإصلاح ، مترافقة مع تزايد موجة الاندماج والتملك على الصعيد الإقليمي والعالمي .

تأسيساً على ذلك يتوجب على المصارف العربية بلورة وتنفيذ رؤى إستراتيجية مناسبة لتحويل هذه التحديات إلى فرص للنمو والتقدم ، ومن ثم توفير المناخ اللازم لتفعيل النشاطات الاقتصادية العربية المختلفة ، وفي الوقت نفسه ضرورة تنشيط عمليات الاندماج بين المصارف العربية ، لتكوين تكتلات قوية تستطيع المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة للمقيمين فهي ، أمام مشكلة تتمثل في ملامحها المتسمة بصغر حجم الوحدات المصرفية مع حالة تركيز مصرفي واضح ، إذ تتركز الموجودات ورأس المال في المصارف العشرة الأولى عربياً بنسبة 37 % . هذا الحال يجعل المنظومة المصرفية العربية أمام تحديات صعبة في مواجهة الأزمة المالية الراهنة أو في المستقبل . وفي مرحلة أخيرة توفير الأجواء المناسبة في سبيل عودة الأموال العربية المستثمرة في الخارج ، بعد أن تعرضت لخسائر كبيرة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية .

**فرضية البحث :** تمثل الأزمة المالية العالمية فرصه مناسبة للمنظومة المصرفية العربية لإعادة تصحيح أوضاعها مستغلة التأثير النسبي القليل لهذه الأزمة لتصبح القاعدة التمويلية الرصينة لتمويل النشاطات الاستثمارية والتجارية للدول العربية .

**منهجية البحث :** تم استخدام النهج الوصفي في تحليل الكتابات عن واقع حال المصارف العربية إلى جانب اعتماد المنهج الاستقرائي في بعض جوانبه .

### تقسيم البحث

لتحقيق أهداف البحث جرى تقسيم البحث كالآتي :

المبحث الأول : الأزمة المالية وتداعياتها على القطاع المصرفي .

قيل الكثير في الأزمة المالية العالمية وعن الأسباب الحقيقية لها ، ولكن تبقى السياسات النقدية المتساهلة في بواكير القرن الحالي وسهولة الاقتراض في قطاع العقارات وسهولة التوريق ( التسنيد ) للديون والرغبات الجامحة للمواطن الأمريكي بامتلاك دار للسكن سهل الأمر للمضاربة داخل هذا القطاع ، وشجع ذلك تحسين مستوى الأجور والدخول مع سهولة تسنيد الأقساط المتقلبة تبعاً لسعر الفائدة.

أولاً- أسباب الأزمة:

1. من أبرز تلك الأسباب ما يأتي :

2. مهد لحصول الأزمة المالية تخفيض سعر الفائدة (4) على الدولار بعد أحداث سبتمبر / 2001 ، فأحدث ذلك حالة من الإقبال الشديد على السيولة حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2002 إذ بلغ سعر الخصم 0.75 % ثم ارتفع ليبلغ هذا السعر نحو 1 % عام 2003 وبعدها وفجأة ارتفع سعر الفائدة ليبلغ في نيسان 2004 نحو 4.75 % لجعل الفارق قليلاً بين سعر الفائدة في الأجل القصير وسعر الفائدة في الأجل الطويل الذي يتراوح بين (3.75%- 4.75 % ) وتسبب هذا العجز ثلاثة ملايين مقترض عن سداد ما بذمتهم للمصارف وبحجم أموال تقدر ب(600) مليار دولار (5) .
3. الدين العام الأمريكي البالغ حالياً نحو 4.6 تريليون دولار وان نسبة منه تبلغ 45% بحوزة الحكومات الأجنبية والشركات وغير المقيمين (6) .
4. الفساد الإداري في القيادات الإدارية العليا للمصارف والمؤسسات المالية ، وفي مقدمة تلك المؤسسات الهيئة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري المعروفة باسم ( فاني باني ) وتتمثل مهمتها في خلق سوق ثانوي للرهن العقاري ، وأنشأت عام 1938 والشركة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري المعروفة باسم ( فريدي مارك ) وأنشأت عام 1970 للقيام أولاً ، بتوريق الرهونات العقارية التقليدية وثانياً توفير المنافسة لـ ( فاني باني ) .
- ومن الجدير بالذكر إن هاتين المؤسستين ترعاهما الحكومة الأمريكية وقد أتهمتها بارتكاب أخطاء جسيمة فيما يتعلق بعدم التقيد بالقواعد المحاسبية الجديدة للمشتقات ، ويقف وراء عدم المبالاة هذه استغلال السياسيين للمناصب الإدارية فيهما ، من خلال منح المكافآت لأصدقائهم لمواقف سياسية معينة ، فعلى سبيل المثال فضيحة طرد رئيس مجلس إدارة ( فاني باني ) من منصبه بعد ثبوت تلاعبه بالصلاحيات المحددة له عندما كان مديراً لإدارة موازنة مكتب الرئيس الأمريكي السابق ( بيل كلينتون ) إلى جانب كونهما من اكبر المساهمين لحملات الكونغرس (7) .
- وتشير الإحصاءات الى امتلاكهما في عام 2006 نحو 43% من الإصدارات المضمونة برهونات عقارية وأصول ، والباقي 57% مصدرها شركات مشهورة مثل ( ويلز فارجو ، وليهمان برادرز ، وجي بي مورغان ، وجولدن ساكس وبنك أوف أمريكا ) (8) .
5. الممارسات غير الأخلاقية مثل البيع الصوري ( Wash Sales ) واستغلال ثقة العملاء واتفاقيات التلاعب التي كانت تقوم بها الهيئات المصدرة للرهونات العقارية غير المنظمة ، فقد كانت تعمل برأس مال أقل مما يجب ، وتقدم تمويلات قصيرة الأجل لتمويل تلك الرهونات ، فعندما فشلت في بيعها إلى الشركات حولتها إلى سندات مالية ، على اثر ذلك فقدت السيولة الكافية المطلوبة لمواجهة زيادة تقلبات الأسعار ، عندها توقفت عن التعامل بعد أن أصبحت غير جديرة بالثقة وهو ما سبب ابتعاد المشترين عنها .
6. في إطار ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب زاد الإقراض الحكومي من خلال بيع الأوراق المالية الحكومية وتمويل العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي تخطى عتبة 805 مليار دولار في عام 2005 وبات يشكل نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي ( G.D.P ) ، كذلك تمويل الإنفاق العسكري الذي بلغ في عام 2007 نحو 410 مليار دولار وبما يعادل 2.9 % من ( G.D.P ) (9) .
- وفي هذا الصدد يشير الجدول (1) إلى التكاليف التي تتكبدها الولايات المتحدة في العراق ، وكان من المفترض أن تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل وليس إلى تمويل العمليات الحربية ، وحتى التعامل مع الضرائب التي تجبى من المواطن الأمريكي فانها تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

### (الإنفاق العسكري للولايات المتحدة في العراق )

السنة	التكاليف لكل دقيقة / دولار
2003	93000
2004	111000
2005	164
2006	188
2007	245
2008	371

المصدر : سامر مظهر قنطقجي ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، دار النهضة ، 2008 ، ص 62 .

7. تقصير مؤسسات التصنيف الدولية في عملها ومنحها تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأمريكية اعتماداً على السمعة دون مراعاة لمحافظ الأصول ، رافق ذلك تصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية .

8. نعدام قدرة المؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحذير وتنبيه الأسواق من المخاطر في ظل غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري .

أخيراً لابد من القول أن الأزمة الحالية لا تقتصر في الولايات المتحدة على قيم الأسهم والسندات بل تشمل الاقتصاد الحقيقي بكل مفاصله، ويرى ذلك بوضوح عند النظر إلى حجم التداول بالمشتقات المالية التي تقدر بـ ( 760 ) تريليون دولار حتى شهر تشرين الأول 2008 وهو ما يعادل (11) مرة حجم الناتج العالمي<sup>(10)</sup> ، ناهيك عن أن النظام المالي الأمريكي يتعامل في 57 تريليون دولار في خضم الاضطراب المالي والمصرفي<sup>(11)</sup> في حين إن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي<sup>(12)</sup> يبلغ قرابة 13 تريليون دولار في عام 2006 أي النسبة بينهما تعادل 4,4 مرة .

**ثانياً : . صور من الأزمة في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية .**

- إن قطاع المصارف ليس القطاع الوحيد الذي لحقت به تداعيات ألامرمة المالية العالمية ، ولكنها تعد الأمثلة الظاهرة التي تبين هذه الكارثة ، فالجميع تلقى نصيبه من الخسائر ، فهناك شركات التأمين والأخرى العاملة في الصناعات الالكترونية والطيران وسكك الحديد والفنادق والأندية الرياضية والقائمة طويلة ، عليه نورد(13) بعض الصور التي انتزعت من القطاع المصرفي وكالاتي :

في آذار عام 2008 أعلن مصرف J.P.Morgan Chase عن شراء بنك الأعمال

الأمريكي Bear Steanns بمساعدة م **38** لاحتياطي الفيدرالي .

- الحكومة البريطانية تؤمم بنك Northern Rock للتسليف العقاري في مطلع عام 2008، وفي 9 / 29 / 2008 أمت أيضا الحكومة بنك Brad Ford And Bingley مع القيام بتصفيته .
- أشهر في 15 سبتمبر بنك الأعمال Lehman Brothers إفلاسه وهو رابع مصرف في الولايات المتحدة، ونفذت عملية الأنشطة الأمريكية من قبل البنك البريطاني Bank Leaner وأعلن Bank of America شراء بنك الأعمال Merrill Lunch، وهناك صفقات أخرى من عمليات ( M&A ) فمثلا ( Cite Group ) يشتري منافسة بنك Wachovia Bank بمساعدة السلطات الفدرالية ، وفي بريطانيا استحوذ بنك Lloyds TSb على منافسة Scottis Banking Group وتمت الصفقة بتشجيع من الحكومة البريطانية .
- في ولاية جورجيا تم تنصيب مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية Federal Deposit Insurance Group (FDIG) حارساً على بنك Integrity Bank الذي أعلن عن انهياره .

- تملك البنك الاسباني ( Standard ) البنك البريطاني Alliance and Leister
- ذكرت مؤسسة (14) ( FDIG ) إن عدد المؤسسات المالية المعروضة في لائحة المصارف المتعثرة ارتفع من 90 مؤسسة في الربع الأول إلى 137 في الربع الثاني في عام 2008
- أما حالات الاندماج فشهدت عملية دمج ( واشنطن يوتشوال ) مع ( جاي بي مورجان تشايش ) فضلا عن اندماج ( ناشونال سيتي ) مع ( بي أن سي ) هذا ما حصل في الولايات المتحدة، أما في أوروبا فحدثت عمليات اندماج بين المصارف الأوروبية لتفادي الانهيار بسبب الأزمة المالية فقد اندمج ( دريسدنر بنك ) مع ( كومرز بنك ) ، وادمج ( واتش بي اواس ) مع ( تي اس بي ) ، كما تم دمج ( واليانس اند ليشر ) بمصرف ( سانتاندر )

### ثالثاً : شروط لجنة بازل.

شهد العالم خلال المدة ( 1974-1980 ) إفلاس العديد من المصارف وإغلاقها وحصل هذا في ألمانيا عندما تم إغلاق (مصرف هيرشتات ) وفي الولايات المتحدة أفلست كل من المصارف ( فرانكلين ناشيونال ) و ( فيرست بنسلفانيا ) حينها بحث العالم عن أسلوب ملائم لتقدير كفاية رأس المال لقياس حجم الأصول الخطرة ( Risk Assets ) ونسبتها إلى رأس المال، وتم ذلك من خلال تأسيس لجنة بازل عام 1974 . وفي بداية انبثاق مقررات لجنة بازل (1) اعتمد معيار موحد لكفاية رأس المال في ظل الأزمة العالمية للديون ، بهدف تقوية النظام المصرفي عن طريق ما يأتي :

1. تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دولياً .
  2. تحسين الأساليب الفنية لتقويم أعمال المصارف .
- وتعد مسألة وضع الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في المصارف الهدف الأساسي للاتفاق لمعالجة الهبوط في رأس المال للمصارف وأيضا لتسوية الأوضاع بين المصارف الدولية ، وبموجبها صنف جميع الأصول في المصارف إلى أربع فئات لترجيح المخاطرة تتراوح ( من صفر في المائة إلى 100% )

طبقاً لمخاطر الائتمان بالنسبة إلى المقترضين ، وهذا يعني إن كل الأصول التابعة للمصرف تضرب في معدل المخاطر المحتملة بنسبة 8%

لقد كانت نتائج تطبيق معيار بازل (1) في التسعينيات من القرن المنصرم فعاله في وقف الهبوط في معدلات رأس المال للمصارف في دول مجموعة العشرة وسويسرا ولوكسمبورغ (15).

وفي خضم التطورات النقدية والمصرفية اعتمدت لجنة بازل اتفاقية عام 1988 والتي أطلق عليها بازل (2) بهدف الحد من المنافسة في تقديم المصارف للقروض وتحسين نوعية القروض الممنوحة للمقترضين بعد إجراء الجدوى الاقتصادية لتحديد المخاطر المترتبة على القروض في ظل اشتراطات الحد الأدنى للملائمة المصرفية البالغة 8% والتي لم تتغير عن سابقتها (16).

ومن الجدير بالذكر إن حقيقة إقرار قواعد لجنة بازل كانت تدخل في إطار المنافسة بين أجزاء رأس المال الدولي وتحديد الصراع بين رأس المال الياباني من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى، إذ كانت معايير بازل محاولة للتصدي للمصارف اليابانية التي استطاعت إقراض المستفيدين بفوائد قليلة وفي الوقت نفسه أنها لا تمتلك رؤوس أموال الكافية وبمعدل ملائمة يبلغ 3% (17).

إن معايير لجنة بازل وضعت ضوابط مصرفية على مستوى السلطات النقدية والرقابية أو على أصعدة الرسملة أو التصنيف الائتماني الذي تجر به وكالات التقييم العالمية للمصارف ، وهذا يعني إن جميع مخاطر الإقراض بما فيها القروض للدولة والمصرف المركزي تكون مرتبطة بالتصنيف السيادي من قبل مؤسسات التصنيف العالمية .

#### رابعاً : الحلول المطروحة لمعالجة الأزمة .

كانت النتائج والتداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية تفوق قدرة الاقتصادات منفردة ، وابتعدت عن معالجة نفسها بنفسها من خلال آليات قوى السوق دون تدخل ومساندة من قبل المؤسسات الحكومية والدولية ، بعد أن شاع ما ينذر بحصول كساد كبير ما لم تقم الحكومات بالتعويض عن تدني الإنفاق الخاص ، وما أفرزته الأزمة من فقدان للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة والمزيد من التوقعات حول اعدادها في السنوات القادمة ، وسريان القناعة الدولية بأن استقرار النظام المالي والنقدي الأمريكي لم يعد ممكناً إذا ما استمر في الاعتماد على عملة احتياطية واحدة .

إن الغريب في الموضوع إن الدول المتقدمة صناعياً انصرفت إلى معالجة قضاياها المحلية دون اكتراث لمعالجة النظام المالي العالمي ، وفي هذا السياق نرى كيف سعت الولايات المتحدة لمعالجة الأزمة التي كانت السبب الرئيسي في انفجارها فانتهجت السياسة المالية الجديدة في ظل قانون الاستقرار الاقتصادي الطارئ الذي خول وزير الخزانة 40 نطاق 700 مليار دولار من أجل إتاحة الإمكانية للبنوك لمواصلة تقديم القروض للمستهلكين (18).

في الاتحاد الأوروبي تم تأسيس المجلس الأوروبي (19) لمراقبة الأخطار ليعمل كأداة لتنبيه حاجة المؤسسات المصرفية والمالية عند بلوغ مرحلة الخطر في التعاملات الاقتصادية من مثل المضاربة

والاستثمار في الأوراق المالية في أسواق المال، أي بعبارة أخرى أن المجلس الأوروبي هو عبارة عن جهاز الإنذار المبكر للأخطار التي ربما تواجه الأنشطة المصرفية في الاتحاد الأوروبي بشكل تجمعي أو للعضو منفرداً وعند وصول هذه المرحلة تقدم التوصيات والنصائح لاتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي ، وعلى الصعيد العملي وافق زعماء أوروبا على إطلاق خطة قيمتها ثلاثة تريليونات من الدولارات ( 2.2 تريليون يورو) لإنقاذ البنوك الأوروبية العملاقة التي أصابها أزمة الائتمان (20) .

وعلى الصعيد العالمي وجدت مجموعة العشرين نفسها في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية بعد انتقالها من مركز انفجارها في الولايات المتحدة إلى شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين (الاتحاد الأوروبي واليابان والصين) ومن ثم إلى بقية العالم ، كذلك انتقالها من قطاع إلى آخر ، وعلى هذه الخلفية عقد في لندن اجتماع لقادة المجموعة في 2009/4/2 وكان من أبرز الحاضرين الرئيس الأمريكي الجديد أوباما والملك السعودي.

ويمكن تلخيص ما توصل اليه المؤتمرين وكالاتي(21) : .

1. التنسيق على مستوى تطوير الاقتصادات الكلية لإنعاش الاقتصاد العالمي .
2. الجانب الإجرائي ، حيث تعهدت دول المجموعة ببذل كل ما هو ضروري بهدف تحقيق الأتي :
  - أ- استعادة الثقة والنمو في الوظائف.
  - ج- إصلاح النظام المالي لاستعادة عملية الإقراض. تعزيز النظام المالي لبناء الثقة .
  - د- تمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية للتغلب على الأزمة الراهنة ومنع وقوع أزمات مستقبلاً .
3. تعزيز التجارة العالمية والاستثمار ومحاربة السياسات الحمائية .

## المبحث الثاني : ( النظام المصرفي العربي وخيارات الاندماج )

41

شهد النظام المصرفي العربي تطوراً ملحوظاً في السبعينات من القرن المنصرم بعد تصحيح اسعار النفط في السنوات 1973 و 1979 ، قبل ذلك كان يتكون من مجموعة من المصارف الاجنبية التي هي عبارة عن فروع لمصارف أجنبية تعود الى مراكزها الرئيسية في دولها الأم ، ولكن الحال تغير على اثر التطورات الاقتصادية التاريخية بفعل الفوائض المالية التي تراكمت بشكل احتياطيّات متنوعة من العملات



الصعبة والذهب في خزائن المصارف وترتب على هذا الحال الجديد تطور نوعي وكمي في الأجهزة المصرفية العربية . ويشير الجدول ( 2 ) إلى إن إجمالي المصارف العربية (470) مصرفاً عام 2007 وسجلت موجوداتها نحو 1.7 تريليون دولار هي تعمل بقاعدة رأس مالية تبلغ 161 مليار دولار ويعمل في هذا القطاع أكثر من 370 ألف موظف" (22) .

جدول (2) تطور الجهاز المصرفي العربي (1996 – 2007 )

نوع المصرف السنة	المصارف التجارية			المصارف الاستثمارية	إجمالي المصارف
	محلية	أجنبية	مجموع المصارف التجارية		
1996	-	-	325	96	421
1997	243	97	340	93	433
1998	248	108	356	91	447
2003	-	-	-	-	464
2007	210	57	267	203	470

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ، 2008 .

وفي ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم في التسعينيات من القرن المنصرم ، وجدت المصارف العربية نفسها أمام تحديات جديدة بدأت مع سرعة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، عندما انهارت النماذج الاشتراكية مع سرعة التحول نحو آليات السوق ، وإقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية ( التي تناولت أول مرة قطاع الخدمات الذي يضم الخدمات المالية والمصرفية ) كما تزايدت التوجهات نحو اقامت التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة ، وتساعد دور الشركات المتعددة الجنسية في المجالات كافة ، وهو ما جعل الاقتصاد العالمي يتسم بسمة تحرير التجارة والاستثمار والاتجاه نحو العولمة ، ولعل أبرز تجلياتها تمثلت بالعولمة المالية والمصرفية التي عكست أداء الفعاليات الاقتصادية ، إذ أصبحت بفعولها معدلات نمو رؤوس الأموال الدولية تزيد على معدلات نمو التجارة والدخل العالميين ، وغدت حركة رؤوس الأموال وليست التجارة هي القوة الدافعة للاقتصاد العالمي .

ثم أعقبت تلك التحولات الأزمة المالية المعاصرة التي انتقلت أثارها إلى الدول العربية ليس بالمعنى الإقليمي أو الجغرافي بل بسبب الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية سواء أكانت عائدة إلى القطاع الخاص أو الحكومي، وصحيح القول إن الخسائر تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً إلى درجة انكشافها المالي فكما هو معروف إن جزءاً من الاحتياطيات الحكومية والثروات الشخصية موظفة في استثمارات وأصول عقارية قد يصعب وضع ميزان لحساب الخسائر لها ، أما عن حجم الخسائر الإجمالية للبنوك العربية نتيجة الأزمة فيشير المسؤولون إلى محدودية الآثار ويقدرها بعضهم بنحو 2 مليار دولار وهو ما يوازي 1% من إجمالي ميزانيات هذه البنوك (23) .

وباختصار ليس المعنى عدم الخسائر في النظام المصرفي العربي أو إن الخسائر لم تصل إلى أسواق المودعين ، اوعدم حاجة هذه البنوك لأي دعم حكومي ولكن هناك المزيد من الخسائر اليومية في أسواق المال العربية بلغت أكثر من نصف تريليون دولار (24) إلى جانب مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي في قمة العشرين الأخيرة بمساعدة مالية منها

مقدارها (250)مليار دولار إلى صندوق النقد الدولي ليقوم بإقراضها إلى الدول التي تأثرت بالأزمة المالية (25)

ومن ناحية أخرى إن الدول العربية السابقة عانت من الأزمة المالية من زاوية أخرى (26) تمثلت في هبوط أسعار نفوطها من متوسط بلغ (147) دولار للبرميل في شهر يونيو من عام 2008 إلى (50) دولار في الربع الأول من العام (2009). وهو ما ترك أثراً على موازنات دول المجلس ، فعلى سبيل المثال تبنت دولة قطر متوسط سعر قدره (40) دولاراً"

لبرميل النفط الخام عند إعداد ميزانية (2009-2010) فيما كان السعر المعتمد للموازنة(55)دولاراً" في ميزانية (2008-2009) .

إذن هنالك تحديات واقعية حالياً وفي المستقبل ستكون حتما ، عندها يكون من الضروري الاتجاه نحو الاندماج باعتباره إحدى الوسائل الفاعلة لتكوين مصارف قوية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على توفير الخدمات المصرفية المتطورة ، ولعل محاولة إنشاء الوحدة النقدية الخليجية الخطوة الأولى الصحيحة في حال انبثاقها لهذه المجموعة العربية التي تضررت من الأزمة المالية .

### أولاً : . الدوافع النظرية للاندماج المصرفي:

تتنوع الدوافع التي تقف وراء الاندماج وتتصدر مزايا الحجم الكبير للكيان الجديد تلك الدوافع أو الأسباب بما يوحى بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين لاسيماً في القطاع المصرفي، وفيما يأتي أبرز الدوافع الرئيسية:

#### 1- إقتصاديات الحجم الكبير:

إن الاندماج يؤدي عادة إلى تجميع الموارد والإمكانات في مؤسستين حتى تكون العوائد الكلية الناجمة من الجمع تتجاوز العوائد الكلية للمشاركين قبل الاندماج. وتأسيساً على ذلك أصبح التركيز حالياً ينصب على إمكانية استخدام الاندماج بوصفه إحدى الوسائل الأساسية لخلق تكتلات مصرفية قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل، وبالشكل الذي أخذ ينظر إلى عمليات الاندماج من زاوية اعتبارها أداة أو وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الكبيرة التي تتجاوز بكثير خلق وتطوير كيان مصرفي جديد وقوى ثم تفعيل هذا الإطار من خلال اكتساب قوة دفع 43 فر له مقومات النمو المطّرد في الفاعلية والكفاءة وكألية لتوليد الفرص الكفيلة بتعزيز القدرات التنافسية وتحقيق الاستقرار المالي للسوق المصرفية. (27)

ويمكن أن نلخص المزايا التي تحصل عليها البنوك الكبيرة بالآتي:

أ- إن من مزايا الحجم الكبير القدرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عال بسبب زيادة قدرة البنوك المندمجة على الاستفادة من خدمات المتخصصين في الأعمال المصرفية فضلاً عن أن المصرف الكبير أكثر قدرة على اتباع نظم متكاملة من المراقبة والمراجعة الداخلية والقيام بحملات إعلانية واسعة النطاق بتكاليف قليلة.

ب- تستطيع المنافسة عالمياً ومن ثم سهولة حصولها على اعتمادات وتحويلات من الخارج ليس بإمكان المصارف الصغيرة الحصول عليها فضلاً عن أن الاندماج يمكن أن يسهم في رفع رؤوس الأموال للمصارف بموجب اتفاقية "بازل" وذلك لتعدد المخاطر التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر وهي بذلك عرضة للخسارة عندها يجب ألا تسحب المصارف من أموال المودعين وإنما يجب أن يتحملها رأس المال.(28)

ج- حماية أموال المودعين. تدفع ظروف معينة السلطات النقدية إلى التشجيع أو التدخل في عمليات الاندماج بهدف حماية أموال المودعين ولا يعني ذلك بالضرورة تشجيع الاحتكار وإلغاء المنافسة وإنما تأخذ تلك السلطات من عمليات الاندماج أحد الحلول لمواجهة حالة التمرص الزائد Over Banking ومن ثم التخفيض في عدد المصارف وهو ما يساهم في تقليص الطاقة الفائضة Over Capacity.

د- أن العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم هي أكثر تماسكاً وتشابكاً من الأمس، وهذه الحالة تجعل من السهولة انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والمصارف الدوليين عليه ويُعدّ الاندماج المصرفي أحد أهم الأساليب التي يمكن أن تلجأ إليها البنوك المتعثرة حتى لا تتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات وبسبب من عدم قدرتها على تدبير الزيادة الجديدة في رأس المال التي تحددها السلطات النقدية.(29)

هـ- أن المصارف الضخمة توحى بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين معهم ومن ثم تعزيز قدرات المصرف على تسويق الخدمات المصرفية الكثيرة التنوع والشمول وتقديمها بأسعار مغرية، كذلك امتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات التي كانت مختصرة على المؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية وخدمات التأمين.

2- الدوافع الإدارية والتنظيمية: ترتبط هذه الدوافع بنشاط الاندماج بعملية خفض الإنتاج وتنويعه والتخلص من الإدارات غير الكفوءة، فمثلما هناك أشياء لا تقسم في الإنتاج فهي أيضاً لا تقسم في الإدارة، ويتسع الحديث عن الدوافع الإدارية والتنظيمية، ولكن بصورة مختصرة إن لدى السلطات النقدية والحكومية أهدافاً تنظيمية قد تكون السبب الرئيس للحصول على الاندماج المصرفي أو التشجيع عليه، وذلك عندما تقرر السلطات السابقة إدماج 44 مصارف بهدف تنظيم الجهاز المصرفي ليتواءم مع النهج الذي يسير عليه الاقتصاد القومي في مرحلة التحول التي تجتازها الدولة، فضلاً عن أن هناك رغبة في تقليل عدد المصارف عن طريق التخلص من المصارف المتعثرة، فالجهاز المصرفي هو عصب النشاطات الاقتصادية المختلفة وتكون مسألة الحفاظ على سلامته وكفاءته مسؤولية وطنية.(30)

3- الدوافع الإستراتيجية: جرت العادة أن تقف وراء عمليات الاندماج دوافع تقليدية بدلا من تصفية الشركات أو المصارف المتعثرة إلا أن ما يحصل اليوم هو أن تلك العمليات تجري بين الكيانات الاقتصادية الكبيرة والناجحة وبنسبة تصل إلى 75% من تلك الأنشطة الاندماجية تحصل بين المصارف الناجحة (31)، ومثال على ذلك الاندماج الذي حصل بين Manufacture's Hanover و Commercial bank وهما من المصارف الكبيرة التي تعمل في نيويورك وهما في الوقت نفسه متمثلين في الفكر والأسلوب المصرفي مع ذلك قررا الاندماج، وقد ترتب عليه توفير في التكاليف الثابتة بنسبة تصل إلى 30% من مجموع التكاليف. (32)

ولم يقتصر ذلك على الكيانات المحلية بل تعداها ليحصل عبر الحدود من أجل زيادة القدرات التنافسية العالمية وحصل مثل هذا الاندماج بين بنك Deutsche الألماني وبنك Bankers Trust Co الأمريكي وكان يتوقع حصول زيادة في العوائد على الأسهم بنسبة (10-15%) مع توفير 5500 فرصة عمل جديدة (33)، وأصبح هذا النهج إحدى الركائز الأساسية خلال عقد التسعينيات لاستعادة القدرة التنافسية أو آلية للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

#### ثانياً : ملامح النظام المصرفي العربي .

هنالك مجموعة من السمات للمصارف العربية وكالاتي :

1. صغر حجم الوحدات المصرفية :يتفق الجميع على إن المصارف العربية صغيرة الحجم بالمقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق المحلية والدولية ،فتشير الأرقام الى إن حجم موجودات المصارف العربية عام 2006 تساوي 1.26 تريليون دولار<sup>(34)</sup> وبالمقارنة مع رأس المال للمصرف العالمي Citi group وبالعالم نفسه نجد إن موجوداته تبلغ 1.88 تريليون دولار ، ومقارنة أخرى لأكبر عشرين مصرفاً عربياً من ناحية حجم رأس المال الذي يقدر نحو 28.5 مليار دولار ، وهذا الحجم يمثل اقل من 1.47% من رأس المال الإجمالي لأكبر (1000) مصرف في العالم<sup>(35)</sup> .

2. التركيز المصرفي : وهي خاصية تنتشر في معظم الدول العربية وتتلخص في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من إجمالي الأصول العربية ، وحسب النظرية الاقتصادية يعني ذلك الحد من المنافسة والركون على عدم تطوير الأداء والخدمات المصرفية المقدمة إلى الزبائن أو التي يحتاجها بالفعل . فعلى سبيل المثال<sup>(36)</sup> إن حصة أول مائه مصرف عربي من الأصول تبلغ 93.5 % ، وهناك العديد من الصور المماثلة لهذه الظاهرة على صعيد الدول العربية فرادى ، فمثلا تستحوذ (10) مصارف سعودية على 27.1 % من إجمالي رأس المال ، وفي الأردن يستحوذ المصرف العربي على نحو 60 % من أصول المصارف التجارية في الأردن .

3. من ضمن قائمة<sup>(37)</sup> أكبر ألف مصرف في العالم<sup>45</sup> ، قائمة The banker لعام 2007 ؛أنها ضمت (81) مصرفاً عربياً ، إن حصة موجودات المصارف العربية المذكورة من مجموع الأصول لهذه القائمة لا تتعدى 1,2 % ومن إجمالي الأرباح ( 4%) .

4. الكثافة المصرفية : جاءت هذه السمة من خلال انتشار المصارف الصغيرة في مناطق واسعة جغرافياً ، وهذا ما يكسب الجهاز المصرفي العربي ظاهرة الكثافة المصرفية Over Banking . ويشير الجدول (3) إلى عدد المصارف والفروع لكل 10000 نسمة للقطاع المصرفي العربي ، فعلى سبيل المثال في

لبنان إن عدد المصارف (67) مقابل 4.6 ألف نسمة لكل فرع مصرفي وهكذا الحال مع بقية الدول العربية

### جدول (3)

عدد المصارف والفروع لكل 10000 نسمة للقطاع المصرفي العربي

البلدان	عدد المصارف	عدد الفروع	الكثافة المصرفية (ألف نسمة لكل فرع مصرفي)
الأردن	27	515	10,9
الإمارات	46	582	7,3
البحرين	25	128	5,8
تونس	20	987	10.3
الجزائر	24	1278	26,2
جيبوتي	3	13	62.8
السعودية	16	1289	18,4
السودان	30	521	69,7
سوريا	13	306	61,1
العراق			
عمان	17	366	7,0
فلسطين	22	153	25,8
قطر	16	166	5,0
الكويت	15	244	12,5
لبنان	67	844	4,6
ليبيا	16	428	16,0
مصر	43	1908	37,4
المغرب	17	2451	12,9
موريتانيا	9	66	46,3
اليمن	16	195	116,2
المجموع	482	12440	22,7615595

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 2008.

5. غياب النصوص القانونية المتعلقة بالإفصاح .  
ينعكس هذا الأمر على الثقة في التعامل مع المصارف 46 فالثقة تأتي من الإفصاح عن المعلومة المصرفية , من ثم المصداقية في إصدار الأسهم ، فالمصارف العربية تتفاوت في شمولية الإفصاح في نشر البيانات المصرفية ودقتها ، وبالتالي يجعل من الصعوبة إجراء مقارنة بينها وبين المصارف الأجنبية ، إذ إن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة . وإن وجود حالات من الشفافية والإفصاح المالي ولاسيما في الأنشطة المصرفية يعد عاملاً مشجعاً لدخول مجالات الاستثمار والوساطة في الأوراق المالية .
6. غياب روح العمل الجماعي : هناك الكثير من الوقائع تشير إلى إن العقلية العربية لا تحبذ العمل فريقاً في المجال المصرفي تحديداً وتفضل العمل بشكل منفرد و إن هذه الحالة ناجمة عن التركيز الكبير للثروة في

دول عربية معينة وأحياناً الأفراد قلة ، فمثلاً حسب إحصائيات عام 1999 يمتلك احد عشر فرداً عربياً من بين أغنى 200 فرد في العالم نحو 78 مليار دولار وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لكل من مصر والمغرب مجموع سكانهما 88 مليون نسمة (38) .

7. معظم الدول العربية لا تسمح بفتح فروع للمصارف العربية لديها وتعاملها كمصارف أجنبية ، وتقع هذه الدول ضمن فئتين الأولى تشترط وجود مساهمة كلية في حدود نصف رأس المال كحد أدنى وتضم السعودية وعمان وتونس، والثانية لا تسمح بأي مساهمة خارجية في مصارفها ، لأنها تعتمد في موازنة أنشطتها التقليدية على الدعم وإجراءات الحماية بالاستناد إلى فلسفة سيطرة القطاع العام على رأس المال العديد من المصارف وبالطبع جرت العديد من الإجراءات الإصلاحية ضمن برامج الخصخصة في عدد لا بأس به من الدول العربية ، لكن لا يزال القطاع العام يمسك بالحصصة الكبيرة من النظام المصرفي القطري كما هو الحال في العراق وسوريا والجزائر .

### ثالثاً: خيارات الاندماج المصرف العربي.

ربما صحيح ما يقال إن المصارف العربية لم تتأثر بسبب الأزمه بالشكل الذي شهدته المصارف الأمريكية والأوروبية ، ويعود ذلك إلى إن الأسواق العربية هي صغيرة أصلاً ، وهي تحقق إرباحاً سهلة وهو ما أعطاها حافزاً للمقاومة على الرغم من أنها تعمل في الأسواق العالمية ، وهذا الحال ينطبق على البنوك التي تسيطر عليها الحكومة أو البنوك العائلية ، فالاثنتان غير مستعدين للتنازل عن نفوذهما . ولكن لا ننسى ما طلب من الصناديق السيادية العربية في بداية الأزمة للتدخل وضخ السيولة في المصارف الأمريكية المتعثرة وهو ما فعله المستثمرون السعوديون أولاً بضخ 100 مليون ريال للمضاربة في أسواق العملات والمعادن العالمية . (39) ؟ ، كذلك بعض مصارف الدول العربية توظف ما بين 20-40 % من موجوداتها في أسواق المال التي تشهد الأزمة (40) ، إن هذا المشهد تقف وراءه تلك التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم في السنوات المنصرمة وفي مقدمتها إقرار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ( الجاتس ) بشقيها المصرفي والمالي وبالتالي وضع التزام على الدول العربية التي دخلت أو على طريق الدخول في منظمة التجارة العالمية (W.T.O) العمل تدريجياً على فتح السوق المحلية للموردين الأجانب للخدمات المصرفية والمالية انسجاماً مع الحاجة إلى التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويشير الجدول (4) إلى إن معظم المصارف العربية باستثناء مصارف اليمن تتفق مع متطلبات لجنة بازل بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR) أو معدل رأس المال المرجح بالمخاطر Capital Risk Weighted Ratio (CRWR) .

جدول (4) مؤشرات الرقابة المصرفية لمعدل كفاية رأس المال في الدول العربية

الدولة	معدل كفاية رأس المال (CRWR/CAR)	نسبة القروض غير العامة	استقلالية البنك المركزي
الأردن	CRWR=%12	20.7%	نعم
الإمارات	CRWR=%20 , CAR=%10	11.2%	نعم
البحرين	CRWR=%13 , CAR=%12	13%	نعم

تونس	CAR=%8	19.5%	لا
الجزائر	CRWR=%8	-	إلى حد ما
جيبوتي	CAR=%8	20%	نعم
السعودية	CAR=%20	9.6%	نعم
السودان	**CAR=%8	15%	إلى حد ما
سوريا	-	-	لا
عمان	CAR=%16.5	12.8%	إلى حد ما
قطر	CAR=%12.3-%53	10.7	نعم
الكويت	CRWR=%22	10.3%	نعم
لبنان	CAR=%12	17%	نعم
ليبيا	CAR=%15.2	29%	لا
مصر	%10	17.7%	لا
المغرب	**CAR=%14.5	14.1%	إلى حد ما
موريتانيا	CAR=%8	80%(1996)	لا
اليمن	CRWR=%2.4	13%	إلى حد ما

المصدر: احمد طلفاح ، المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ابريل ، 2005 ، ص 10-11 .

وهذا حتماً سوف يضع الدول العربية إمام تبني الفكر المصرفي الشامل والمتنوع الذي يقوم على الانتشار وكسر حواجز التخصص الوظيفي والقطاعي وهو ما تعمل به المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة الى السوق العربية بفعل الإمكانيات التكنولوجية والمالية والإنتاجية الكبيرة لهذه المصارف.

وتأسيساً على ذلك هناك من الدوافع والأسباب التي تجعل من خيارات الاندماج الملاذ المطلوب في ضوء مؤشرات القطاع المصرفي العربي ، أبرزها الآتي :

1. إن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكاناً لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية التي تعمل في المنطقة العربية وهذا يحتم على المصارف العربية التفكير في إقامة تحالفات إستراتيجية قائمة على عمليات الاندماجات ، إذ إن صغر هذه المصارف يؤثر 48 تكاليف الإنتاج ، وفي القدرة على زيادة الخيارات المتاحة للمدخرين و المستثمرين على حد" سواء ، فضلاً عن التأثير سلباً على الهوامش الربحية ، كما يؤثر صغر الحجم على الخدمات والمنتجات المصرفية التي تبلغ نحو (465) في المصارف العالمية في حين تبلغ (40) خدمة عربياً (41) .

2. إن جميع الدول العربية وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال للمصارف ، وهذا يجعلها تتعرض إلى ضغوط شديدة عند التوسع في عملياتها المصرفية ولاسيما عند الدخول في تقديم الائتمانات الكبيرة لتمويل المشاريع العملاقة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة جنباً إلى جنب مع صناديق ومؤسسات التنمية العربية ، فالمصارف كبيرة الحجم تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة والتي من المتوقع أن يزداد عددها في ظل التوجه العربي التجاري والاقتصادي المشترك على أثر المؤتمرات العربية الاقتصادية على كافة الأصعدة .

3. إن المصارف العربية في ظل الأزمة المالية العالمية عليها واجبات كبيرة في مقدمتها الاستعداد لاستقطاب رؤوس الأموال العربية الضخمة ، بعد عودتها من المصارف وأسواق المال العالمية ، ونعتقد أن صغر حجم الوحدات المصرفية هو السبب في هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، فالاستقرار الاقتصادي في دولنا العربية لابد أن يستغل لتحقيق الاستقرار النهائي لأموالنا . وفي هذا المجال بدأت دول عربية بسحب أموالها من الخارج وهذا ما قامت به الهيئة العامة للاستثمار الكويتية إذ قامت بسحب (4) مليار دولار من أسواق المال الغربية لتوظيفها في سوقها المالي (42).
4. يعطي الاندماج المصرفي العربي وسائل لمواجهة المصارف المتعثرة حتى لا تتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات فلا تستطيع تدبير الزيادة الجديدة في رأس المال ، وهذا يمكن أن يحصل لكثير من مصارفنا العربية في ظل عملية تدويل الأعمال وتكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض وإن تشابك العلاقات بين أطراف التعامل في الأسواق وأدواتها جعل من السهل انتقال الأزمات من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وهذا ما حصل فعلاً في الأزمة المالية .
5. يعد الاتجاه نحو المزيد من عمليات الاندماج خياراً ضرورياً بعد البدء في سريان اتفاقية تحرير الخدمات المالية وما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية والمصرفية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية المستحوذة على 95% من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم ، وهذا يجعلنا نتوقع المزيد من المنافسة الأجنبية في ظل تدويل الخدمات المصرفية والمالية وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج أو عن طريق فروع المؤسسات المالية المقيمة في الدولة الأم (43) .
6. دفعت الأزمة المالية الراهنة الجميع الى البحث عن ملاذات أمنة للأصول والموجودات المالية والمصرفية ، بعد القناعة بفشل الاستثمارات في المجالات غير الانتاجية والتي تستند على سرعة الحصول على السيولة ، ورافق ذلك تغيير في اتجاهات الاستثمارات .

وفي هذا المجال أمام المصارف العربية فرص لتجميع إمكاناتها المالية ومن خلال الاندماجات ومن ثم القيام بالاستثمارات الإنتاجية التي تقوم على تنمية العوائد وفي مقدمة ذلك تشجيع وتطوير الاستثمارات (العربية – العربية) وتغيير الاتجاه في الاستثمارات الخارجية نحو قارات آسيا وإفريقيا التي تمتلك إمكانات كبيرة وواعدة في مجال الاستثمار في مجال الثروات الطبيعية .

#### رابعاً : ما العمل

49

إن الأزمة الاقتصادية والمالية هي من صنع الإنسان وليس من صنع الطبيعة ، بعد أن كشفت عيوب العولمة بكل صورها حيث الجشع والغباء في عدم توقع انفجار الفقاعة المالية في الأسواق الرئيسة للمال والأعمال في العالم التي تتعامل بالآلاف المليارات يومياً من خلال الأزرار والشاشات الالكترونية غير مكترثة بالإطراف الأقل في الإمكانات الاقتصادية ، بعد أن خسر العالم ما لا يقل عن (50) تريليون دولار في سنة واحدة فقط (44) ، والغريب أنها تطلب من الآخرين المساهمة في معالجة تداعيات الأزمة في حين أنها لم تحرك ساكناً في مشكلات الدول النامية، التي كان آخرها والى حد قريب أزمة الغذاء وتزايد المجاعة في الدول الأخيرة التي حصلت قبل حدوث الأزمة بأقل من ثلاث شهور ، ناهيك عن التلوث الذي تحدثه صناعاتها على البيئة والإنسان .



إن الدول العربية أمام العديد من الاستحقاقات الوطنية والقومية في مواجهة الأزمة المالية العالمية والتي من غير المتوقع أن تتلاشى ، وحتى وإن تعافى العالم من آثارها ، فإنه عالم يطلق عليه عالم ما بعد الأزمة مثلما هو حال العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وليس ببعيد أن تظهر بازل (3) من خلال ما نشاهده من تدهور متواصل في المصارف والأسواق في صور الإفلاس وحالات التأمين وطلب المساعدة من الحكومات والتي وجدت نفسها أمام الإحراج والغضب الشعبي المتزايد بعد أن أهملت هموم مواطنيها في الحصول على التأمين صحي والتعليم والأمن.

والسؤال المطروح ماذا نعمل على الصعيد العربي ، صحيح إن العديد مما ذكره من تحليل وتوصيات لمعالجة قضاياها في مختلف الأصعدة من خلال العديد من ألقاءات والمؤتمرات سواء أكانت الرسمية والشعبية أو على صعيد مؤسسات التعليم في الوطن العربي نافع؛ ولكن تداعيات الأزمة المالية الراهنة تحتم على المصارف العربية باعتبارها تملك المال - ومن يملكه يملك القوة - تدارك الإخطار قبل استفحالها وليس صحيح القول إن مصارفنا لم تتأثر بعد ، فهل ننتظر حتى يأتي الإعصار ، بل العكس لو نظرنا بواقعية نجد أنفسنا قد خسرنا الكثير من الأموال التي كان ينظر بعضهم لها على أنها صناديق الأجيال المستقبلية من جراء الاستثمارات في النظام المالي والمصرفي الأمريكي والغربي .

ومن الجدير بالذكر إن أصول هذه الصناديق تمثل أكثر من 50% من قيم أصول الصناديق السيادية مجتمعة في العالم ، يتوجه منها نحو 94% للاستثمار في الأسواق الأمريكية والأوروبية ، وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه الصناديق فقدت أكثر 500 ترليون دولار نتيجة حدوث الأزمة المالية (45) .

### وعلى لابد من مراعاة ما يأتي لمواجهة الأزمة:

أولاً : إعادة صياغة إطار عمل السلطات النقدية ودور المصارف المركزية كملاذ أخير للاقتراض والإنقاذ ، وفي الوقت نفسه مراجعة معايير المحاسبة المالية والإفصاح وتطويرها مع إعادة تحديد دور وإجراءات وكالات التصنيف الائتماني .

ثانياً : تفعيل المبادرات العربية في مجال انتقال رؤوس الأموال والعمل المصرفي العربي المشترك .

ثالثاً : بالإمكان الاستفادة من آليات العمل المصرفي 50 بلامي في تجنب آثار الأزمة المالية الراهنة ، فكما هو معروف إن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالمشتقات بل لتمويل السلع والخدمات ولا تتعامل بعمليات تمويل الديون ، ناهيك عن امتلاكها نحو 700 مليار دولار كأصول إلى جانب حجم عمليات تمويلية تقدر بنحو 400 مليار دولار (46) .

رابعاً : تشكيل أجهزة تنسيقية لمواجهة الأزمات الطارئة على غرار المجلس الأوروبي ، تعمل على إعطاء تحذيرات مؤكدة إلى المستثمرين والمصرفيين العرب وحملة الأسهم والسندات .

خامساً : تمويل التجارة العربية البينية ضمن منطقة التجارة العربية الحرة، التي ما تزال تتراوح ما بين (8-10)% في أفضل حالاتها

**سادسا:** وضع الألواح والتشريعات التي تساعد على ضمان وتشجيع الاستثمارات العربية، وتعد المصارف العربية المكان الملائم للحفاظ على الودائع وضمان استثمارها عربياً.

**سابعاً:** من الأهمية بمكان المشاركة المصرفية العربية في قضايا وهمومها الصناعة المصرفية العالمية من خلال المنتديات العالمية كالمؤسسة المالية الدولية (IIF) ومؤسسة المصارف العالمية (IIB) في نيويورك ، فضلاً عن الاجتماعات الدولية في إطار بنك التسويات الدولية (BIS) وصندوق النقد الدولي (IMF) ، وهنا تمثل مشاركة السعودية في اجتماعات لجنة العشرين خطوة فاعلة في تعزيز مشاركة العرب في رسم ملامح النظام المالي العالمي بعد الأزمة .

**فرضية البحث :-** تمثل الازمة المالية العالمية والتي هي من أفرزات العولمة المالية فرصه مناسبة للمنظومة المصرفية العربية لتصبح قاعدة لتمويل النشاطات الاستثمارية والتجارية للدول العربية .

**منهجية البحث:** في ضوء مشكلة البحث وأهدافه والأهمية تم استخدام المنهج الاستقرائي بعد

دراسة الكتابات المتعلقة بالموضوع الى جانب التحليل الوصفي بأستعراض نتائج البحث .

**الاستنتاجات:-** هناك جملة من الاستنتاجات أبرزها.

1- لم تسلم المصارف العربية من تأثيرات الازمة المالية العالمية وفقدت الكثير من السيولة النقدية بعد انتقال تلك الآثار الى الاستثمارات في قطاعات البناء والعقار والخدمات .

2- غياب الاستخدام الفعلي لأدوات السياسة النقدية بما يتلاءم مع توسع العمل المصرفي للأنشطة الاقتصادية غير التقليدية ، إذ تسيطر الصيرفة التقليدية أو التجارية . فإيرادات المصارف العربية من الفوائد تشكل حوالي 85% إلى جانب وجود فجوة في تقديم الخدمات المصرفية بالمقارنة مع مثيلاتها في المصارف الدولية فهي تبلغ (40) خدمة مقابل (465).

3 - تتسم القوانين التي تحكم الجهاز المصرفي العربي بالجمود ولا تساعد على سهوله تطبيق الخدمات ، فضلاً عن انتشار الفساد في الجهاز

51

4- ضالة رؤوس الأموال المودعة لدى المصارف العربية مقارنة مع حجم الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة وأوروبا .

5- انعكاس العوامل السياسية على عمليات الاندماج والتملك المصرفيين عربياً.

6- تتباين بين الدول العربية في تقديم الخدمات المصرفية المتكامله ، فمثلاً "تعد كل من دول الخليج العربي والاردن ولبنان وتونس والمغرب في طليعة الدول العربية المتطورة في هذا المجال ، في حين هناك دول عربية لاتزال تفرض بعض القيود على شراء المقيمين للعملات .

## التوصيات :- إهمها ما يأتي .

- 1- توحيد اللوائح المصرفية بين المصارف العربية مع استخدام المعايير المحاسبية والرقابية الدولية في الاعداد والافصاح والقياس لكشف المركز المالي للمشاريع الممولة .
- 2- تفعل المبادرات العربية في مجال انتقال رؤوس الأموال والعمل المصرفي العربي المشترك . عن طريق تفعيل الاتفاقيات العربية الاقتصادية ومقررات قمة الكويت الاقتصادية
- 3- بالإمكان الاستفادة من أليات العمل المصرفي الاسلامي في تجنب آثار الازمة المالية الحالية .
- 4- توحيد اللوائح والتشريعات بين المصارف العربية ،لتشجيع الاستثمارات العربية البينية وضمان استحصالها.
- 5- التركيز على العوائد Rent بدلا من السيولة Liquidity بما يضمن تعزيز الاصول والموجودات الاجنبية للمصارف العربية.

## الهوامش

1.Stanley Foster Reed , Alexander 52 Lajoux , The Art of M&A, Third Edition ( New york , Ny: McGraw –Hill , 1999,p.905.

2.Ibid ,pp.17-20

3. دافيد أ. شافون ، الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية العظمى ، ترجمة صلاح احمد سليمان ،الدار القومية للطباعة والنشر ، مصر ، 157 شارع عبيد – روض الفرج ، بدون تاريخ ، ص ص 72-73.

4. IMF,IFS,2007.

5. أ . محمد بن يوسف ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر، الملتقى الاقتصادي  
( <http://www.aleqtisadi.net> ) .

6. Cavalla , m , Government Consumption Expenditures.  
and Current Account , FRBSF Working paper ,N0.3 , 2005

7. ريتشاد دبلو ، ران ، أزمة الرهن العقاري وأسبابها ، ( الشبكة الدولية ) .

8. راندال دود ، الرهونات العقارية الثانوية مجسات أزمة ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ،  
2007 ، ص ص 15-19 .

9. د. مظهر محمد صالح .، تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي  
والفائض التجاري الصيني ، البنك المركزي العراقي ( بحث غير منشور ) .

10. د. سمير صارم ، الشبكة الدولية . ( [www. Alaswaq .net](http://www.Alaswaq.net) ) .

11. راندال دود ، مصدر سبق ذكره .

12. د. مظهر محمد صالح ، مصدر سبق ذكره .

13. جريدة الاقتصادية الالكترونية ، 2008 ، عام كارثي على المصارف ولأسوء منذ الكساد  
الكبير ، العدد 5556 ، ديسمبر 2008 ، [http\www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

كذلك : متابعة تطورات الأزمة المالية العالمية (الباحث).

14. علي إسماعيل شاكور ، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل (2) ، مجلة  
اتحاد المصارف العربية ، العدد 203 ايار / مايو ، 2003 ، ص 71 .

15. سيم كارا كادج ومايكل تيلور ، نحو معيار مصرفي عالمي جديد ، مقترحات لجنة بازل ، مجلة  
التمويل والتنمية ، العدد 4 المجلد 37 ، كانون الأول/ ديسمبر 2000 ، ص 50 .

16. مجلة المصارف العربية ، اتفاق بازل 2 ينجز 53 عام لكنة غير ملزم ، العدد 275 ، تشرين  
الأول، 2003 ، ص 71 .

17. التقرير الاستراتيجي العربي، 2000 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة  
2001 ، ص 84 .

18. الشبكة الدولية. [www. Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net)

19. اتحاد وكالات الأنباء العربية . ( [http\www.fananews.com](http://www.fananews.com) ) .

20. جريدة الحياة ، زعماء الاتحاد الأوروبي إلى أقامت نظام مالي دولي جديد ، العدد 21170 في 31 وأكتوبر 2008 ( الشبكة الدولية )
21. خضير النداوي ، دور مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية العالمية ، مجلة آراء ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 57 ، يونيو ، 2009 ، ص
22. عدنان أحمد يوسف ، مجلة المصارف العربية ، العدد 333 ، اب ، 2008 ، ص 51 .
23. الخليج في الإعلام ، تقارير ، (الشبكة الدولية ) 9 أكتوبر ، 2008 .
24. بنك الكويت الوطني ، النشرة الاقتصادية لدول الخليج 2008 (http\www.nbk.com).
25. عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، قمة العشرين ، الأجندة الخليجية، مجلة آراء ، مركز الخليج للأبحاث العدد 51 ، ديسمبر ، 2008 . ص ص 4-5
26. د. حسين جاسم ، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات الخليجية ، مجلة آراء ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 57 ، يونيو ، 2009 ، ص 30
27. سعيد عبد الخالق محمود ، القطاع المصرفي العربي في مواجهة التكتل والاندماج ، مجلة شؤون عربية ، العدد 112 ، القاهرة ، 2002 ص ص 156-157 .
28. غالب أبو مصلح ، التطورات الحديثة في بنية وأدوات السوق المالي العالمية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 186 ، المجلد 16 ، حزيران ، 1996 ، ص ص 49-56 .
29. عبد الله المالكي ، المعركة بين الدولار واليورو ، مجلة الاقتصاد المعاصر ، الدار الاقتصادية للنشر ، العدد 57 ، مجلد 6 ، شباط ، 2003 ، ص 38 .
30. عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصادات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، (2002-2003) ، ص 57 .

31. Arturo Cuillen , Foreign direct investment in north Americd under Nafta , 2002-p.10(http www.ceim-uqam) .

32. عدنان الهندي ، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي ، المبررات والمكاسب والاتجاهات ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 226 ، المجلد 19 ، تشرين الأول ، 1999 ، ص 26.
33. اتحاد المصارف العربية ، الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية بيروت ، 1992 ، ص 81.
34. فؤاد شاكر إصلاح القطاع المالي في سوريا وأثره في تفعيل الأسواق المالية وتعزيز المصارف في ضوء التجارب العربية ، اتحاد المصارف العربية ، أيلول ، 2007 ، ص 3 .

35. أحمد طلفاح ، المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ابريل ، 2005 ، ص 13 .
36. المصدر السابق ، ص ص 10 - 11 .
37. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 .
38. عبد الكريم جابر شنجار ، الاقتصاد العربي مراجعة إلى الذات ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مصر ، العدد 21 ، 2000 ، (الصفحة 107-108) .
39. الخليج في الإعلام ، الوطن السعودية ، 30 سبتمبر ، 2008 . (الشبكة الدولية )
40. سمير العطية ، الطريق ، الأزمة المالية العالمية وأثارها على العالم العربي ، 21\6\2009 (الشبكة الدولية) .
41. مغاوري شلبي ، المصارف العربية ، محلك سر ، 2001 (http :\\www.islamonline .net ) .
42. عبد الرحمن المصري ، إجراءات عربية لتفادي الأزمة المالية (http :\\www.islam on line .net )
43. النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي ، الدمج المصرفي ، البنك الأهلي المصري ، العدد الثاني ، المجلد الثالث والخمسون ، القاهرة ، 2000 ، ص 20 .
44. الخليج في الإعلام ، الشبكة الدولية ، 2 يونيو ، 2009 (www.qulfinthemediamedia.com) .
45. بنك الكويت الوطني ، النشرة الاقتصادية لدول الخليج ، 2008 ، الشبكة الدولية (مصدر سبق ذكره ) .
46. سمير صارم ، مصدر سبق ذكره .